الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية
الـ 24 آذار 2021

برامج الأحزاب الإسرائيلية المركزية

2021

شباط 2021

تجري الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية الـ 24 في 23 آذار 2021، وسط دوامة أزمة سياسية مستمرة منذ نحو عامين، إذ إنها الانتخابات الرابعة التي تجري في غضون 23 شهراً، دون أن تنجح الأحزاب في تشكيل حكومة مستقرة. وتم تكليف بنيامين نتنياهو تشكيل الحكومة بعد كل واحدة من هذه الانتخابات، ونجح فقط بعد انتخابات آذار 2020، في إحداث انشقاق في كتلة "أزرق أبيض"، التي كانت تنافس على رئاسة الحكومة، ومرشحها قائد الجيش الأسبق بيني غانتس. تم تشكيل حكومة كان من المفترض أن تستمر مدة ثلاث سنوات، لكن نتنياهو الذي استغل بدء موجة وباء الكورونا، وحالة الهلع الصحية والاقتصادية والاجتماعية، شرع بخرق اتفاق الائتلاف، بعد أيام قليلة من مصادقة الكنيست عليه.

لم تصمد الحكومة سوى سبعة أشهر، كانت مليئة بالعواصف والقلاقل، حتى تم حل الكنيست، وتحولت الحكومة إلى "حكومة انتقالية"، وسط حالة من الفوضى العارمة في المؤسسة الحاكمة، إذ إن الأزمة الحكومية، أبقت لفترات طويلة عشرات التعيينات المهمة، في أجهزة الحكم شاغرة.
ودخلت الأحزاب المعركة الانتخابية، وسط حالة من عدم وضوح الرؤية على عدة مستويات:

- الوضع الصحي واستمرار تفشي الوباء.
- الأزمة الاقتصادية المتشعبة التي خلقتها الأوضاع الصحية.
- حالة ترقب شديدة لمستقبل العلاقة بين رئيس الحكومة والإدارة الأميركية، في أعقاب هزيمة الرئيس دونالد ترامب، وانتخاب الرئيس جو بايدن، من الحزب الديمقراطي، الذي أخل نتنياهو بالعلاقة معه، منذ أن كان نائبا للرئيس الأسبق باراك أوباما في الولاية الأولى له.

وفي السنوات الأخيرة، تراجع التزام الأحزاب بطرح برامج انتخابية واضحة المعالم، ونجم جزء من هذا التراجع عن كثرة التحالفات والشراكات الانتخابية، كتلك التي ليس بينها توافق بشكل كامل في جوانب متعددة من الاهتمامات السياسية والاجتماعية. كما أن الانتخابات المتكررة، بوتيرة قلّ مثيلها عالمياً، جعلت أحزابا لا تعدّل برامجها، على الرغم من المتغيرات الحاصلة في العامين الأخيرين على وجه الخصوص.

ويبرز في هذا المجال حزب الليكود الحاكم، الذي كان آخر برنامج انتخابي طرحه على الجمهور، في انتخابات 2009، التي أعادته إلى سدة الحكم، ولاحقاً في ست جولات انتخابية، لم يطرح الليكود برنامجاً انتخابياً.

وعلى الرغم من أن الأوضاع الداخلية هي المسيطرة على الأجواء الانتخابية الإسرائيلية - إن كان على مستوى مواجهة جائحة الكورونا والأزمة الاقتصادية العميقة، أو المعركة على وجه الحكم، ومكافحة الفساد، ومحاولة لجم رئيس حكومة يمثُل للقضاء في ثلاث تهم فساد - فإن للأحزاب رؤى فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وإن كان الطاغي عليها الطابع اليميني الاستيطاني، أو اليمين المتوافق بقدر كبير مع اليمين الاستيطاني، فيما يبدو وكأنه وفق التسميات الإسرائيلية، على أنه "يمين معتدل"، أو في تسميات أخرى: "وسط"، وحتى "وسط يسار".

نجد عند استعراض برامج الأحزاب، رواجاً/ انتشاراً لمصطلحات اليمين الاستيطاني، بحيث تخترق كل الأحزاب الصهيونية، حتى وإن تغير الغلاف الخارجي للجوهر. فعلى سبيل المثال، البند الأول في "قانون القومية"، الذي أقرّه الكنيست في منتصف شهر تموز 2018، ويقول إن "أرض إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي، وفيها يطبّق حق تقرير مصيره"، موجود في كل البرامج، وهذه المقولة تلغي حق الشعب الفلسطيني في وطنه، لأن مفهوم "أرض إسرائيل" بالنسبة لها هو فلسطين التاريخية.
هذا النص موجود أيضاً في برنامج حزب ميرتس المعرّف في التصنيف الإسرائيلي الحزبي على أنه حزب "يسار صهيوني/ صهيوني يساري"، لكنه يستخدم مصطلح "دولة إسرائيل"، بدلاً من أرض إسرائيل. كما أن هذا الحزب، الذي يقر بإقامة دولة فلسطينية، على أساس حدود 1967 مع تبادل أراض، أسقط من برنامجه منذ سنوات، عبارة "حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني".

بموجب برامج هذه الأحزاب، وشكل ممارستها البرلمانية، ستكون كل حكومة تشكَّل بعد الانتخابات، قائمة على أساس توجهات اليمين الاستيطاني، إن كان برئاسة بنيامين نتنياهو، أو غيره من المنافسين على رأس الحكم.

نستعرض هنا أهم مواقف الأحزاب السياسية، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ورؤيتها للحل:

حزب الليكود

في الحملة الانتخابية البرلمانية لانتخاب الكنيست الـ 19 التي جرت في مطلع العام 2013، قرر رئيس حزب الليكود بنيامين نتنياهو، عدم طرح برنامج انتخابي، بزعم أن برنامج الليكود هو ما تطبقه الحكومة برئاسته على الأرض، وأنه واثق من استمراره في الحكم، لهذا، فإن الحكم على الحزب، يكون من خلال ما "أنجزته الحكومة". وعلى الرغم من ذلك، اصطدم نتنياهو بمعارضة في حزبه لذكره "حل الدولتين"، فيما بات يُعرف لاحقاً بـ "خطاب جامعة بار إيلان" في حزيران 2009، الذي كان ينوي نتنياهو أن يدمجه في برنامج الحزب. وكان ذلك الخطاب أشبه بخطاب رد على خطاب الرئيس الأميركي، حديث العهد في تلك الأيام، باراك أوباما، الذي ألقاه في القاهرة، وطرح فيه تصوراته للقضية الفلسطينية، والشرق الأوسط عموماً.
طرح نتنياهو في خطاب بار إيلان، تصوره لما أسماها "دولة فلسطينية"، بأن تكون محاطة من الجهات الأربع، ومن الجو، وكل ما هو تحت الأرض، بما أسماها "السيادة الإسرائيلية"، على أن يتم تثبيت كافة المستوطنات، وأن لا يكون بين البحر ونهر الأردن، سوى الجيش الإسرائيلي، مع كامل الحرية له في التحرك في سائر أنحاء الضفة المحتلة، وغيرها من المواصفات التي تمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة، ذات سيادة.
على الرغم من هذه المواصفات التي تنتج "دولة مسخا"، فإن نتنياهو واجه معارضة في الليكود، وبين وزراء الحزب، لمجرد ذكر "دولتين"، على الرغم من أن ذلك كان مجاراة لتوجهات الإدارة الأميركية برئاسة أوباما، التي وعدت بانفراج في الشرق الأوسط وأرادت استئناف المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية، بعد ثماني سنوات من حُكم جورج بوش الابن.

من أبرز الأسماء التي اعترضت على مجرد ذكر "دولة فلسطينية"، شخصيات الصف الأول في الليكود في تلك الأيام: موشيه يعلون، وجدعون ساعر، وزئيف إلكين، ويأريف ليفين وآخرون.

كرّر نتنياهو في الجولات الانتخابية الثلاث في العامين 2015 و2019، قوله بأنه لن تُقام دولة أخرى بين البحر والنهر. وفي حملة انتخابات أيلول 2019، فتح نتنياهو ملف فرض "السيادة الإسرائيلية" على منطقة غور الأردن في الضفة الغربية المحتلة، ونجح في فرض هذا الملف على المنافسين له على رئاسة الحكومة، بأن يعرضوا موقفهم، فكان موقفاً مطابقاً لتحالف "أزرق أبيض"، ولكن مع إضافة عبارة "في إطار اتفاق، وبالتفاهم مع الحلبة الدولية".

يوم 28 كانون الثاني 2020، أعلن الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، عما اصطُلح على تسميتها "صفقة القرن"، التي تجيز لإسرائيل فرض "السيادة الإسرائيلية"، على المستوطنات ومناطق شاسعة في الضفة المحتلة، وقد جعل نتنياهو من ذلك الإعلان، أشبه ببرنامج انتخابي، خاض على أساسه الحملة الانتخابية، وسط وعود بتطبيق "الضم"، فور قيامه بتشكيل الحكومة بعد انتخابات آذار 2020. إلا أن نتنياهو لم ينجح في تشكيل حكومة قائمة على أحزاب اليمين الاستيطاني المتشدّد، بتحالف مع كتلتي المتدينين المتزمتين (الحريديم)، وهي الحكومة التي كانت ستسمح له بتنفيذ وعوده الانتخابية. ولكن ليس فقط تركيبة الحكومة هي التي وقفت عائقاً أمام تطبيق مخططات الضم، بل أيضاً مداهمة جائحة الكورونا العالم كلّه، وانشغال الإدارة الأميركية كلياً بأزمتها الداخلية.

بدأت تصدر أصوات من البيت الأبيض، تدّعي أن الإدارة الأميركية لم تمنح حكومة نتنياهو الضوء الأخضر للضم. في المقابل، نجحت إدارة ترامب، وبالذات مبعوثها جاريد كوشنير، في ضمان اتفاقيات تطبيع مع دولة الإمارات، ومملكة البحرين، والسودان، والمملكة المغربية، وراجت أحاديث عن دول أخرى، لم يُعلن عنها بعد خسارة ترامب الرئاسة.

على أرض الواقع، فإن حكومة بنيامين نتنياهو منذ العام 2009، لم تواصل تكثيف النشاط الاستيطاني كما فعلت الحكومات التي سبقتها وحسب، بل أيضاً ركّزت عملها على ثلاثة جوانب من المشروع الاستيطاني العام:

- تثبيت عشرات البؤر الاستيطانية، وجعلها إما بؤراً ثابتة، قائمة بحد ذاتها، أو أنها باتت أحياء استيطانية تابعة لمستوطنات قريبة منها، رغم التباعد الجغرافي وعدم تواصل البناء الاستيطاني في ما بينها، تمهيداً لخلق تواصل استيطاني كهذا مستقبلاً.
- تعزيز المستوطنات الواقعة خلف جدار الاحتلال في الضفة وتوسيعها، وهي المستوطنات التي ادّعت إسرائيل في سنوات الالفين الأولى، أنه سيتم إخلاؤها في إطار اتفاق نهائي مع الجانب الفلسطيني، إلا أنه حسب تقرير سابق، شهد عدد المستوطنين في هذه المستوطنات ارتفاعا منذ العام 2009 وحتى العام 2018، بأكثر من 30%.
- الجانب الثالث هو سن القوانين الداعمة للاستيطان والمستوطنين، وبشكل خاص في الولاية البرلمانية العشرين (2015- 2019). من بين هذه القوانين، ما عُرف إسرائيلياً بقانون "التسوية"، وما سُمي فلسطينياً بقانون سلب ونهب الأراضي الفلسطينية في الضفة، التي استولى عليها المستوطنون وأقاموا عليها مستوطنات. فعلى الرغم من أن المحكمة العليا ألغت هذا القانون في شهر شباط 2020، بمعنى بعد حوالي ثلاث سنوات من إقراره في الكنيست، إلا أن جوهر القانون يطبّق على الأرض بأدوات أخرى.

بناءً على ما سبق، يُمكن القول إن برنامج الليكود بقيادة نتنياهو، هو برنامج "أرض إسرائيل الكاملة"، وفقاً للأجواء السائدة في الليكود.

حزب "يوجد مستقبل"

ظهر حزب "يوجد مستقبل" على الخارطة السياسية الإسرائيلية بمبادرة الصحافي يائير لبيد، نجل الوزير الأسبق يوسيف لبيد، وفي حينه، صنّفته وسائل الإعلام الإسرائيلية، على أنه حزب "وسط"، ثم تقلبت التصنيفات إلى "وسط- يسار"، بسبب وجود ثلاثة أسماء في كتلته الانتخابية محسوبة على ما يسمى "اليسار الصهيوني"، ولاحقاً، تم إدراجه في خانة "وسط- يمين معتدل".
وقد أصدر الحزب برنامجه السياسي الأخير، في مطلع العام 2019، معدّلاً بحسب التطورات، تمهيداً لانتخابات نيسان 2019. إلا أن الحزب انخرط في تحالف مع حزبين آخرين، وأطلق عليه اسم "أزرق أبيض"، وصاغ الأخير برنامجاً سياسياً، حُذفت منه عبارة "حل الدولتين"، بسبب كثرة عناصر اليمين، وحتى اليمين الاستيطاني المتشدد في تلك المرحلة.
يخوض "يوجد مستقبل" انتخابات 23 آذار 2021، بقائمة مستقلة، تحمل اسم الحزب، وعاد إلى برنامجه، الذي نستعرض القسم السياسي فيه. وعلى الرغم من ما ورد في هذا البرنامج، إلا أن ممارسة الحزب في البرلمان منذ أن دخله لأول مرّة في انتخابات مطلع العام 2013، تنقض بعض ما ورد فيه.

البند الأمني- السياسي:

"إسرائيل هي أقوى دولة في الشرق الأوسط؛ قوتها العسكرية والاقتصادية والديمقراطية ليس لها منافسون داخل دائرة قطرها آلاف الأميال من حدودنا. فالدول المعادية التي أحاطت بحدودها من ثلاث جهات وخاضت في الماضي حروباً كبرى، أصبحت على مرّ السنوات شريكة في اتفاقيات السلام (مصر والأردن) أو ضعفت إلى حدّ التفكك (سورية). فبدلاً من الجيوش الكبيرة، تهدّد المنظمات الإرهابية وحرب العصابات حدودنا اليوم، وهي خطيرة وأصولية متزمّتة، لكنها صغيرة نسبياً، وليست قادرة على تهديدنا وجوديا.
لكن في ظل غياب قيادة سياسية مبادرة، قادرة على جعل هذا الوضع رافعة لتغيير الواقع في منطقتنا وحدودنا، نجد أنفسنا مراراً وتكراراً متخلّفين عن الواقع. حماس، التي تعدّ قدراتها ضئيلة مقارنة بالجيش الإسرائيلي، تستفزنا مراراً وتكراراً، وتجعل حياة سكان الجنوب مريرة.
وعلى الرغم من الحملة الناجحة للجيش الإسرائيلي ضد تعاظم قوة حزب الله، وتمركز إيران في سورية، فإن واقعاً مُهدداً يتبلور خلف حدودنا الشمالية، دون تأثير لإسرائيل على الواقع الذي يفرضه بوتين وأردوغان وروحاني في سورية. حزب الله هو أقوى قوة في لبنان، في حين تواصل إيران كونها سند محور الشرّ الذي يسعى إلى تدميرنا، وتواصل السعي لتحقيق قدرات تجدّد التهديد الوجودي لإسرائيل.

في الوقت نفسه، يتشكّل كل يوم واقع ديمغرافي بين البحر ونهر الأردن، يهدّد الرؤية التي بنيت عليها إسرائيل: دولة يهودية وديمقراطية؛ وطن قومي للشعب اليهودي، في المكان الوحيد في العالم الذي يمكن أن يحقق نفسه فيه، ودولة مستنيرة تقدمية وديمقراطية، يريد شبابها العيش فيها لأنها أفضل مكان في العالم.

كتب دافيد بن غوريون: "كل شعب يستحق أن يكافح من أجل عظمة روحية وثقافية، لكن بالنسبة لدولة إسرائيل، فهي ليست مجرد تطلعات مرغوبة بل مصير، وهدف وضرورة ووجود". حسب رؤيته، فإن الدولة اليهودية والديمقراطية ليست تناقضاً، بل هي شرط أساسي لوجودنا هنا".

يرى حزب "يوجد مستقبل" بأن التغييرات التي مرّت بها منطقة الشرق الأوسط في السنوات الماضية، تخلق فرصة تاريخية يجب أن تحظى بتقدير كبير. "العديد من دول المنطقة، التي تسعى جاهدة من أجل الاستقرار، والمهدّدة من قبل الإسلام المتطرف مثل طهران وداعش، لديها اليوم مصلحة مشتركة معنا بمستوى غير مسبوق، من المغرب إلى الخليج الفارسي، ومن الرياض إلى القاهرة وعمّان، فهذه الدول جاهزة لتشكيل شرق أوسط آخر معنا، يلجم العدوانية الإيرانية، ويُخضع شيطان الإسلام الأصولي".

"إسرائيل هي القوة الأقوى في المنطقة، ويجب أن تقود، وكجزء من المفهوم الأمنيبأن القوة تعتمد على السيطرة على العمليات، سنبادر لمؤتمر إقليمي مع الدول العربية الساعية إلى الاستقرار، وسنبدأ عملية الانفصال عن الفلسطينيين، مع الحفاظ على المصالح الأمنية للدولة بلا هوادة. الحل الصحيح لدولة إسرائيل هو دولتان، مع الحفاظ بدقة على الترتيبات الأمنية وحرية العمل للجيش الإسرائيلي في كل مكان، وستبقى الكتل الاستيطانية جزءاً من دولة إسرائيل، وستكون القدس الموحدة عاصمتها".

يعارض حزب "يوجد مستقبل" الإجراءات أحادية الجانب: "لقد أظهر التاريخ أنه حتى الإجراء الصحيح، الذي يتم من جانب واحد، يقود العدو حتماً إلى استنتاج مفاده أن مقاومته العنيفة قد هزمتنا، لن نكرّر هذا الخطأ (القصد هنا، إخلاء مستوطنات قطاع غزة، وانتشار الجيش خارج "الشريط الحدودي").

في الوقت نفسه، سيناقش المؤتمر الإقليمي قضية لا تقل أهمية، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالانفصال عن الفلسطينيين: مكانة إسرائيل الإقليمية، كقوة رائدة جنباً إلى جنب مع شراكتنا في المصلحة. لن يكون هناك بعد الآن موقف يُناقش فيه اتفاق نووي مع إيران أو تسوية في سورية، من دون هذه الشراكة، وإسرائيل في المقدمة تضع مصالحها على الطاولة بقوة وتنتصر فيها.

يجب ألا نخدع أنفسنا بأن مثل هذه الشراكة ممكنة بمعزل عن القضية الفلسطينية: التعاون الأمني، المكشوف والسري، لن يصبح مساراً سياسياً يغير الواقع دون إحراز تقدّم نحو تسوية إسرائيلية- فلسطينية، حتى لو أراد الحكّام ذلك، فإن شعوبهم ببساطة لن تسمح لهم".

"انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط، وهو مستمر في هذه الأيام، خطر على إسرائيل وشركائها".

"حتى في القتال ضد المنظمات الإرهابية، فإن إسرائيل ستبادر ولن تنجر. في غزة، يجب أن نقود خطوة مزدوجة: من ناحية رد قوي على جميع الاستفزازات واستخدام العنف في أراضينا، وفي الوقت نفسه، تحرّك مع العناصر الإقليمية سيقدم لأهل غزة إمكانية حياة أفضل، ويوضّح لهم أن ما يقف بينهم وبين هذه الحياة هو عدوان حماس على إسرائيل.

القاعدة الأولى في الحرب على الإرهاب هي دق إسفين بين السكان وبين التنظيم الإرهابي الذي يعيش بينهم، ولن يحدث هذا إلا بسياسة المبادرة على المستويين العسكري والسياسي- الاقتصادي، ولا تناقض في هذا بل العكس: ذراعان يكمّل كل منهما الآخر".
"وفقاً لمفهوم الأمن القومي، يجب على إسرائيل أن تعمّق العلاقات الخارجية في كل مكان في العالم".

نقاط للعمل:

- سنقود تحركاً إقليمياً مع الدول الساعية إلى الاستقرار في الشرق الأوسط، وتشكيل مكانة إسرائيل الإقليمية، والتحرك نحو الانفصال عن الفلسطينيين.
- سنواصل سياسة المبادرة والهجوم في غزة بذراعين: سياسة الرد العدواني على جميع الاستفزازات، وخطوة إقليمية ستمنح سكان قطاع غزة فرصة لحياة أفضل، إذا أوقفت حماس عدوانها.
- سوف نعارض أي خطوة أحادية الجانب.
- سوف نعزز التحالف مع الولايات المتحدة ونعيد إسرائيل إلى مكانة لا جدال فيها في السياسة الأميركية.
- سنجدد التحالف مع يهود العالم وخاصة الولايات المتحدة الذي تضرّر بشدة في السنوات الأخيرة بسبب سياسات الحكومة الإسرائيلية.

الو اقع في الممارسة:

رغم تصنيف الحزب في خانة ما يسمى "الوسط"، إلا أن "يوجد مستقبل"، انخرط بعد أول انتخابات خاضها، في الشهر الأول من العام 2013، في حكومة برئاسة بنيامين نتنياهو يسيطر عليها اليمين الاستيطاني. وتبين لاحقاً وجود تنسيق كبير بين رئيس الحزب يائير لبيد، ورئيس تحالف "البيت اليهودي" في حينه نفتالي بينيت، وهو التحالف السياسي الأكثر تشدداً في اليمين الاستيطاني خلال الحملة الانتخابية.
لم تستمر تلك الحكومة لأكثر من 20 شهراً، واتجهت إسرائيل لانتخابات في آذار 2015 للكنيست الـ 20. في تلك الولاية البرلمانية، بات "يوجد مستقبل" في صفوف المعارضة، ولكن هذا لم يمنعه من المشاركة الفاعلة في أسرع وأشدّ موجة سنّ قوانين عنصرية وداعمة للاحتلال والاستيطان. وبادر "يوجد مستقبل" لسنّ عدّة قوانين عنصرية واستبدادية، عدا عن تلك التي دعمها بالتصويت مؤيداً، ومن هذه القوانين:

- مبادرة النائب إليعازر شطيرن، بدعم حزبه في العام 2016 لمشروع قانون مصادرة أموال الضرائب الفلسطينية، التي تجبيها السلطات الإسرائيلية على المعابر، بقيمة تساوي المخصّصات التي تدفعها السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية لعائلات الشهداء وللأسرى في سجون الاحتلال وبعد تحريرهم. تبنّت حكومة نتنياهو مشروع القانون، وأقرّه الكنيست نهائياً في صيف العام 2018، ودخل حيز التنفيذ في العام 2019.
- مبادرة رئيس الحزب يائير لبيد ومعه نواب حزبه لسنّ مشروعي قانونين: الأول يقضي بطرد عائلات المقاومين الفلسطينيين من القدس الشرقية المحتلة إلى الضفة الغربية أو قطاع غزة. والثاني، محاصرة

عائلات المقاومين الفلسطينيين في الضفة في بلداتها ومنعها من مغادرتها. ولكن هذين المشروعين، لم يدخلا لمسار التشريع.

- دعم "يوجد مستقبل" لقانون القومية، ببنوده الجوهرية، التي تنسف حق الشعب الفلسطيني في وطنه، وكان اعتراضه على القانون بأنه لم يشمل بند المساواة المدنية لجميع المواطنين، ما يعني رفض هذا الحزب لمنح حقوق قومية للفلسطينيين في إسرائيل.

على الصعيد السياسي، فإنه خلال انخراط "يوجد مستقبل" في تحالف "أزرق أبيض" في ثلاث جولات انتخابية، 2019- 2020، كان لبيد ضمن رؤساء التحالف الأربعة، الذين أعلنوا تمهيداً لانتخابات أيلول 2019 بأن مرتفعات الجولان السورية المحتلّة "جزء من إسرائيل ولا انسحاب منها". ثم تمهيداً لانتخابات آذار 2020، أعلنوا بأن منطقة غور الأردن في الضفة المحتلة هي "جزء من إسرائيل ولا انسحاب منها".

حزب "أمل جديد لإسرائيل"

تأسس حزب "أمل جديد لإسرائيل" (تكفا حداشا ليسرائيل)، في شهر كانون الأول 2020، تمهيداً لانتخابات آذار 2021، وأقام الحزب النائب المنشق عن الليكود جدعون ساعر، الذي اعتزل الحياة السياسية في خريف العام 2014، مستقيلاً من حكومة بنيامين نتنياهو على إثر خلافات شخصية، وعاد إلى الحزب، وانتخب في مكان متقدّم جداً لقائمة الليكود، تمهيداً لانتخابات نيسان 2019، وكذلك لانتخابات أيلول 2019.

ودعا ساعر في نهاية العام 2019، إلى إجراء انتخابات لرئاسة حزب الليكود، معلناً عزمه على منافسة رئيس الحزب بنيامين نتنياهو، وجرت الانتخابات في منتصف كانون الأول 2019، فحصل نتنياهو على تأييد 72% مقابل 28% لساعر. ساهمت هذه المنافسة في إبقاء ساعر خارج فريق الليكود الوزاري، بعد انتخابات آذار 2020، على الرغم من أن شخصيات بارزة في الليكود فضّلت هي الأخرى البقاء خارج التشكيلة الوزارية، إلا أنها هي التي رفضت، بسبب العروض التي لم تناسب تطلعاتها وبقيت ملتصقة بشخص بنيامين نتنياهو.

لخّص ساعر مواقفه السياسية في ورقة طلب ترخيص حزبه، وهي مواقف تتلاءم مع مواقفه اليمينية الاستيطانية المتشدّدة المعروفة عنه منذ ظهوره على الساحة السياسية في آخر فترة لحكومة بنيامين نتنياهو الأولى (1996-1999)، ثم دخوله للكنيست لأول مرّة في انتخابات مطلع العام 2003.

ففي حكومة رئيس الليكود أريئيل شارون الثانية (مطلع 2003- ربيع 2006)، بادر شارون (مطلع العام 2004)، لخطة إخلاء مستوطنات قطاع غزة التي تم تنفيذها في شهر آب 2005. منذ أن ظهرت الخطة، واجه شارون كتلة متمرّدة، من أبرز أقطابها جدعون ساعر، في حين أن وزير المالية في تلك الحكومة، بنيامين نتنياهو، تلكّأ في إظهار موقفه، ثم صوّت مؤيداً لها في الهيئة العامة للكنيست في شهر تشرين الثاني 2004. ولاحقاً، وحينما رأى الشرخ في الليكود لجأ مسايراً المعارضين لشارون، دون أن يغادر الحكومة.

في انتخابات 2006، تلقّى الليكود ضربة قاسية له؛ إذ انخفض تمثيله إلى 12 مقعداً برئاسة بنيامين نتنياهو، وكان في مقدمة قائمة المرشحين جدعون ساعر الذي واصل عرض مواقفه اليمينية الاستيطانية.

في العام 2009، ألقى بنيامين نتنياهو، ما عُرف لاحقاً بـ "خطاب بار إيلان" في حزيران 2009، رداً على خطاب القاهرة للرئيس الأميركي باراك أوباما في أيار 2009، وأعلن فيه عن شكل "الدولة الفلسطينية" التي يعرضها؛ محاصرة من الجهات الأربع، ومن الجو، ومحرومة مما هو تحت الأرض، ومنعها من إقامة جيش، وإبقاء كافة المستوطنات، وإبقاء القدس الشرقية المحتلة منذ العام 1967 تحت سلطة الاحتلال. وكان ساعر على الرغم من كل هذه المواصفات، من أوائل قيادات الليكود التي أعربت عن رفضها لمجرّد ذكر مصطلح "دولة فلسطينية".
انعكست هذه المواقف في مبادئ حزب "أمل جديد" التي قُدّمت لمسجل الأحزاب يوم 17 كانون الأول 2020.

وفي ما يلي ترجمة للبنود الـ 11 الواردة:

1- نشاط لتطبيق الحقوق الطبيعية والتاريخية للشعب اليهودي في أرض إسرائيل.
2- الحفاظ على أساس هوية إسرائيل، بكونها دولة الشعب اليهودي، والتي نظامها ديمقراطي، والدفاع عن قيمها كدولة قومية للشعب اليهودي، تحافظ على حقوق الإنسان، وتتبع المساواة في حقوق الفرد.
3- وحدة الشعب: تعزيز حصانة دولة إسرائيل من خلال تعزيز التلاحم الاجتماعي وشراكة المصير.
4- تطوير جهاز التعليم وجعله من الأكثر تقدماً في العالم، عبر التأكيد على التميز وتقليص الفجوات، ومنح فرص متساوية لكل طفل، وتعزيز مكانة المعلم والمربي في المجتمع الإسرائيلي.
5- تطوير البلاد، وتشجيع سياسة انتشار السكان، وتعزيز المناطق البعيدة عن مركز البلاد من ناحية اجتماعية. تعزيز الاستيطان والزراعة في الجليل والنقب، وفي يهودا والسامرة، وفي مرتفعات الجولان، على طول نهر الأردن ومنطقة العربة وصولاً إلى إيلات.
6- تشجيع الاقتصاد الحر، وضمان فرص عادلة والتزامات اقتصادية متبادلة.
7- تعزيز مكانة الصناعة العصرية الإسرائيلية من خلال الربط بين جهات الأبحاث والصناعة في إسرائيل، لمصلحة خلق مبادرات من شأنها أن تكون اختراقاً لرفاهية دولة إسرائيل والإنسانية.
8- تطوير قوة إسرائيل وأمنها القومي بمفهومه الواسع.
9- تعزيز الخدمات العامة وتحسينها وجذب قوى ذات جودة للعمل في القطاع العام.
10- الدفع بإصلاحات في كل مؤسسات الدولة، بما فيها جهاز تطبيق القانون والقضاء وطريقة الحكم.
11- الحفاظ على كون إسرائيل الوطن القومي للشعب اليهودي (في العالم)، وتشجيع الهجرة إلى إسرائيل، وجمع الشتات، وخلق مستقبل مشترك للشعب اليهودي في أماكن انتشاره كلّها من خلال الرغبة في تحقيق طموح الأجيال لخلاص إسرائيل.

حزب "يمينا (صهيونية ليبرالية ومساواة)"

ترتكز قائمة "يمينا" على الحزب المسجّل لدى مسجّل الأحزاب "صهيونية ليبرالية ومساواة"، وهو الاسم الثاني في غضون عام واحد، للحزب الذي أسسّه النائب نفتالي بينيت وشريكته السياسية أييلت شاكيد، اللذين انشقا عن حزب "البيت اليهودي" في نهاية العام 2018، تمهيداً لانتخابات نيسان 2019، وأطلقا على ذلك الحزب اسم "اليمين الجديد".

لاحقاً، جرى تغيير الاسم إلى اسمه الحالي "صهيونية ليبرالية ومساواة" في محاولة لجذب قوى علمانية، ومن اليمين العلماني على ما يبدو. لكن تغيير الاسم لم يغير شيئاً من طبيعة الحزب؛ كونه من أشد وجوه اليمين الاستيطاني، وهذا ما ينعكس في البرنامج السياسي للحزب.

فيما يلي ترجمة للبند السياسي في برنامج "صهيونية ليبرالية ومساواة"، وبحسب التعابير الواردة في النص العبري:

"لإسرائيل الكثير مما تعرضه على العامة، ولذا فإن السياسة الخارجية الإسرائيلية يجب أن ترتكز على القوة الاقتصادية والتكنولوجية، والأخلاقية والسياسية، هذه هي الطريق لتطوير شراكة مع أمم أخرى، مع التأكيد على أن المفاوضات لإقامة دولة فلسطينية، حرَفتنا خلال العقد الأخير عن الأساس.

فليست قصاصة ورق هي التي تضمن مكانة إسرائيل الدولية وتعززها، إنما قوتها الاقتصادية، والتكنولوجية والأكاديمية والفكرية، واستقلال سيادي وقوة عسكرية. ففي إطار العلاقات الخارجية الإسرائيلية، فإننا ننعم بتحالف مع الديمقراطية الأقوى في العالم، الولايات المتحدة الأميركية، وسنعمل على تعزيز علاقاتنا مع الصديقة الأفضل، بشكل يضمن الشراكة الاستراتيجية العميقة بيننا.

- سنعمل على تحسين مكانة إسرائيل العالمية، ليس من خلال تنازلات، وإنما من خلال التأكيد على الحقيقة الأساس: دولة إسرائيل هي جزيرة الديمقراطية والحرية داخل محيط أنظمة عربية توليتارية.
- دولة إسرائيل قائمة في مقدمة العالم الغربي أمام الطوفان الجهادي.
- أرض إسرائيل تابعة للشعب اليهودي منذ أيام التوراة، وفقط في هذه البلاد يستطيع الشعب اليهودي أن يعيش ويحقق هدفه".

أمن إسرائيل:

- سنستخدم القبضة الحديدية تجاه كل استفزاز من العدو، واستخدامه العنف ضد دولة إسرائيل ومواطنيها.
- سنعمل لمنع تعزيز قوة العدو وبناء قوته، بما في ذلك خلف الحدود، كما فعل هذا وزير الدفاع نفتالي بينيت، لكشف أنفاق الإرهاب التي حفرتها حركة حماس، وتدميرها في عملية عسكرية؛ فمن قام لقتلك، قم واقتله.

- إننا نرفض إطلاق سراح مخربين، فحتى العام 2014، كان متبعاً كمنهجية سياسية في إسرائيل، إطلاق سراح مخربين بصفقات، أو "مبادرات طيبة"، لقد أوقفنا هذا، وطالما نحن في الحكومة، لن نسمح بالعودة إلى هذا النهج المرفوض قيمياً، وهو يهدم قوة الردع الإسرائيلية.
- سنعمل على معاقبة واسعة للمخربين ومساعديهم، من أجل تغيير معادلة الإرهاب. سنعمل على وقف كامل لمخصصات المخربين، وهدم سريع للبيوت، وضمان ظروف حدّ أدنى في السجون، بموجب الالتزامات الواردة في القانون الدولي.
- سنسعى لسلام حقيقي؛ سلام قائم على أن يستوعب أعداؤنا أن دولة إسرائيل قائمة هنا إلى الابد، وأيضاً على تلاقي المصالح السياسية والأمنية والتكنولوجية وغيرها. ولهذا، علينا أن نبدي صبراً وإصراراً وديمومة في المعركة، إلى جانب تعزيز القوة الاقتصادية والأمنية والسياسية والقيمية لدولة إسرائيل.

الدفاع عن مقاتلي الجيش الإسرائيلي:

- جنود الجيش الإسرائيلي يدافعون عن دولة إسرائيل، وواجبنا هو الدفاع عنهم أيضاً حينما يخطئون.
- سنحارب كل المنظمات التي تشوه مقاتلي الجيش الإسرائيلي من على المنابر الدولية، وسنعمل على وقف نشاط المنظمات التي تراقب بشكل منحاز.

الاستيطان:

- نعارض تسليم أراضي بلادنا لإقامة دولة فلسطينية في داخل أرض إسرائيل، فنحن نتمسك بالاستيطان في كل جزء من أجزاء إسرائيل بما فيها يهودا والسامرة.
- على ضوء التشوه القانوني، والذي بموجبه أن الاستيطان الإسرائيلي المتشعب في يهودا والسامرة ما زال تحت الحكم والعسكري وليس المدني، فقد نشأ وضع لا يحظى فيه سكان يهودا والسامرة بمعاملة متساوية، في كل ما يتعلق بالبناء وحقوق التملك. سنعمل على تبني توصيات لجنة القاضي إدموند ليفي، في كل ما يتعلق بمكانة الاستيطان في يهودا والسامرة، كقرار حكومة.
- إننا نؤيد سريان القانون الإسرائيلي على المناطق التي تحت سيطرة إسرائيل (مناطق ج)؛ فهناك يعيش أكثر من نصف مليون يهودي، ونحو 80 ألف عربي، وسيُعرض على أولئك العرب، إقامة أو مواطنة إسرائيلية، أو إدارة ذاتية، بحسب ما يختارونه ووفقاً لاعتبارات الأمن.
- سنواصل مساواة التشريعات، التي عملت عليها الوزيرة أييلت شاكيد، فما يُطبق في إسرائيل داخل الخط الأخضر سيشمل مناطق يهودا والسامرة، ولن يكون هناك أي تمييز بحقّ مواطني إسرائيل الذين يعيشون في يهودا والسامرة، من ناحية قضائية، فهم لا يعيشون في الساحة الخلفية.
- سنعارض استمرار بناء جدار الأمن، وتحديده كحدود سياسية، وسنصر على تواجد قوات الجيش الإسرائيلي في يهودا والسامرة في جانبي الجدار.

- سنعمل على تصحيح الاتفاقيات الدولية مع إسرائيل التي تميز ضدّ يهودا والسامرة.
- سنؤيد مبادرات اقتصادية ومدنية واسعة لصالح سكان يهودا والسامرة اليهود والعرب على حدٍّ سواء.

سياسة البناء في القدس ويهودا والسامرة:

القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل؛ حق حكومة إسرائيل وواجبها السماح بالبناء الحرّ فيها. لأسفنا، منذ عقد من الزمن فإن القيود كبيرة بسبب ضغوط دولية.

- سنعمل على استئناف البناء في القدس الموحدة، واستخدام إمكانيات البناء في "جفعات همتوس"، "هار حوما"، "بسغات زئيف"، مدينة داود وأحياء أخرى، من أجل ضمان هجرة إلى القدس وتعزيز مكانة إسرائيل السيادية فيها.
- في يهودا والسامرة، هناك مجال بناء ضخم جداً وبشكل خاص في الأماكن القريبة من مركز البلاد. سنعمل لأجل البناء الحر، الأمر الذي سيسمح بمضاعفة الجمهور اليهودي في المنطقة، ونخفّض بشكل كبير أسعار البيوت في إسرائيل.
- سنعمل على إزالة عوائق البناء، وترتيب الاستيطان الشبابي في يهودا والسامرة.

حزب "إسرائيل بيتنا"

أسس حزب "إسرائيل بيتنا" (يسرائيل بيتينو) النائب أفيغدور ليبرمان، تمهيداً لانتخابات 1999. يرتكز هذا الحزب على شخص مؤسسه ليبرمان، فهو صاحب القرار الوحيد في كل ما يتعلّق بالحزب. بالإمكان القول إن هذا الحزب هو حالة استثنائية لهذا الصنف من الأحزاب، من ناحية مدى بقائه على الساحة السياسية، إذ إن أحزاباً بهذه المواصفات لم تعمّر طويلا في السياسة الإسرائيلية.

"إسرائيل بيتنا" هو حزب مركزي في أحزاب اليمين الاستيطاني المتطرّف؛ يتخذ مواقف عنصرية عدائية تجاه العرب والشعب الفلسطيني ككل، ووقف خلف عشرات مشاريع القوانين العنصرية، التي أصبح جزء منها قوانين سارية في كتاب القوانين الإسرائيلي.

لكن الحزب يتخذ موقفاً من شخص بنيامين نتنياهو، لهذا فهو يقف في صف المعارضين لشخص نتنياهو، وأعلن ليبرمان مراراً أنه ليس لديه مشكلة سياسية مع حزب الليكود؛ وإنما مع رئيسه.

كما أن الحزب يعتمد العلمانية المتشددة في مواقفه، وله مواقف مناهضة ضدّ المتدينين المتزمتين، إن كانوا من الحريديم، أو المتشددين دينياً في التيار الديني الصهيوني. لكنه يلوّح بالقوانين العلمانية، فقط حينما يكون في صفوف المعارضة، ويسكت عنها حينما يكون شريكاً في الحكومة. شارك في غالبية الحكومات منذ دخوله لأول مرّة

إلى الكنيست، لكنه في الوقت ذاته، كان بؤرة خلاف مع كافة الحكومات التي شارك فيها، وغالباً ما انسحب منها خلال الولاية ذاتها أو تمهيداً لأي انتخابات برلمانية.
البرنامج السياسي والعسكري لحزب "إسرائيل بيتنا" ركيزته عقلية اليمين الاستيطاني، وهو يتفادى في أغلب الأحيان، ذكر معارضته لقيام كيان فلسطيني حتى لو سمّي دولة، ولكنه في الوقت ذاته، يريده كياناً منزوع السيادة الكاملة والاستقلالية.

وفي ما يلي بندا الأمن والقضية الفلسطينية، كما وردا في برنامج الحزب:

الأمن:

يجب أن يكون الأمن القومي أولوية قصوى، في ضوء الفهم بأن وجود الدولة وسلامتها وأمن مواطنيها موضع تهديد في الواقع من قبل أعدائها. دولة إسرائيل هي قوة إقليمية، ولكي يخشى أعداؤها تحدّيها يجب اعتماد عقيدة جديدة؛ تقوم على منع التهديدات التي لم يتم حلّها، في إطار إجراءات التسوية من خلال خطوة استباقية؛ أي أن تكون في الجانب المبادر، وليس في جانب الرد كما هو قائم الآن.
على الرغم من أن هذه السياسة لها ثمن على المدى القصير، إلا أنها على المدى البعيد ستحقّق الأمن والسلام والاستقرار بمستوى لم يكن قائماً من قبل. إن القوة العسكرية والردع والمرونة الاجتماعية لإسرائيل هي شروط ضرورية للأمن في هذه المرحلة، ولآفاق السلام في المستقبل، تشمل معالجة مكونات الأمن الرئيسية ما يلي:

- ضمان صارم للتفوق النوعي للجيش الإسرائيلي على أي جيش آخر في الشرق الأوسط.
- رؤية الأمن على أساس ردع مؤكد وملموس، والمبادرة والجاهزية لاتخاذ خطوات استباقية (الضربة الاستباقية، بما في ذلك الحرب الوقائية).
- إنشاء سلاح صواريخ من أجل دعم مهارات سلاح الجو، الذي يعتمد عليه الجيش الإسرائيلي حالياً، ما سيمنح الجيش القدرة على توجيه الضربات بشكل مميت في أي نقطة في بلدان بعيدة، ليس لنا معها حدود مشتركة.
- تعريف التهديد بإلحاق ضرر جسيم بالجبهة الداخلية باستخدام أسلحة دقيقة بأنه أمر لا يطاق، بعد الدخول المكثّف للأسلحة الدقيقة في منطقتنا، هذا بالإضافة إلى التهديد النووي والكيميائي والبيولوجي الذي لطالما تم تعريفه على أنه تهديد وجودي.

الحفاظ على نموذج جيش الشعب والدور التاريخي للجيش الإسرائيلي باعتباره بوتقة انصهار للمجتمع الإسرائيلي، حسب تعليمات رئيس الوزراء الراحل دافيد بن غوريون، لرئيس الأركان الأسبق الراحل يعقوب دوري في عام 1949: "يجب أن يعمل الجيش أيضاً كمركز تعليمي رائد للشباب في إسرائيل، من مواطني الدولة ومهاجرين، على الجيش أن يثقف جيلاً طلائعياً، يتمتّع بصحة جيدة جسدياً وروحياً، جريئاً ومخلصاً، يوحد الشروخ بين الشرائح، ويكون مؤهلاً للوصول إلى الأهداف التاريخية لدولة إسرائيل، ليكون هذا الجيل باني الوطن، ويوطّن سكانها".

- سن قانون التجنيد الإلزامي لكل شاب فوق سن 18، وإنشاء نظام منفصل للمتدينين المتزمتين الحريديم والأقليات، في إطار جهاز الجبهة الداخلية أو الخدمة المدنية القومية.
- تحديد ميزانية الدفاع بحيث تشكل 6% من الناتج المحلي الإجمالي، ولا تخضع للمساومة والمقايضة السياسية بين وزيري الدفاع والمالية ورئيس الوزراء.
- اعتماد تقرير شمغار كأساس وحيد في ظل الصفقات المتعلّقة بالأسرى والمفقودين في المستقبل.
- تعزيز البنية التحتية للصناعة الأمنية ولتطوير أنظمة قتالية عصرية.
- نقل مسؤولية تطبيق قانون الخدمة المدنية القومية إلى قيادة الجبهة الداخلية، للحيلولة دون أن تكون الخدمة القومية "مهراً" سياسياً، في إطار الاتفاقيات الائتلافية كما هي الحال حالياً.

الاتفاقيات الإقليمية والسياسة الخارجية:

إننا نؤمن بأن صراع دولة إسرائيل مع جيرانها ليس صراعاً إقليمياً، بل صراع ثلاثي الأبعاد: دول عربية- فلسطينيون- عرب إسرائيل. بدأ الصراع مع جيراننا العرب قبل قيام الدولة وقبل عام 1967 بوقت طويل، عندما كانت الأردن ومصر لا تزالان تحكمان يهودا والسامرة وقطاع غزة، ولم تكن هناك مستوطنة يهودية واحدة في هذه المناطق، رؤيتنا تقول إنه بالإمكان التوصّل إلى اتفاقيات إقليمية، وفق المخطط التالي:

- يجب أن تكون التسوية مع الفلسطينيين جزءاً من تسوية شاملة، تشمل اتفاقيات سلام مع الدول العربية وتبادل الأراضي والسكان من عرب إسرائيل، وهذا هو المكان المناسب لتوضيح أنه لن يتم طرد أي مواطن عربي من منزله. سيستمر الجميع في العيش في المكان نفسه، وفي المنزل نفسه، ولا توجد نيّة لنزع ملكية أي شخص من ممتلكاته أو أرضه؛ الشيء الوحيد الذي سيتحرك هو الحدود، وهو ما يتعارض مع فكرة الترحيل كما تظهر في كتابات بيرل كاتسينلسون.

لا جدوى من التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين بمفردهم، لأنه لن يحل مشكلة ولاء عرب إسرائيل، ولن يجلب فوائد سياسية واقتصادية من العلاقات مع الدول العربية، ولن يؤدي إلى إنهاء الصراع بين إسرائيل والعالم العربي. فقط صفقة شاملة ستجلب النتيجة المرجوة، مثل هذه التسوية ممكنة، لأن الكثيرين اليوم يدركون بالفعل أن المشكلة الفلسطينية ليست المشكلة الرئيسية، أو سبب الاضطرابات في الشرق الأوسط؛ وتثبت ذلك أحداث الربيع العربي في تونس وليبيا ومصر وسورية والعراق واليمن وغيرها، وحتى الدول العربية المعتدلة تدرك هذا، وتدرك أن الخطر الذي تتعرض له، ليس من دولة إسرائيل والصهيونية، بل من المنظمات الإسلامية المتطرفة مثل داعش وجبهة النصرة والإخوان المسلمين وحماس والجهاد الإسلامي وحزب الله وغيرها، لذلك، يمكن اليوم ولأول مرة، التوصل إلى اتفاق شامل تكون شروطه معقولة ومقبولة لدى إسرائيل.

حزب "الصهيونية الدينية"

حزب "الصهيونية الدينية" هو الاسم الجديد لحزب "التكتل الوطني" (هئيحود هليئومي). تشكل هذا الحزب كتحالف بين ثلاثة أحزاب، تجمع حزب "موليدت" الذي أسسه الجنرال رحبعام زئيفي، الذي قُتل بعملية فلسطينية في العام 2001، ومجموعة منشقة عن حزب "المفدال" الديني الصهيوني، وحزب "حيروت" الذي أسسه النائب المنشق عن حزب الليكود في حينه بنيامين بيغن، على خلفية اتفاق الخليل في العام 1999.

استمر هذا الحزب بهذه التركيبة لولاية برلمانية واحدة، 1999- 2003، ثم سيطرت عليه المجموعة المنشقّة عن المفدال، وطغى عليه الطابع الديني الصهيوني. ورئس الحزب في العام 2006 وحتى نهاية العام 2018، الوزير الأسبق، المستوطن أوري أريئيل، الذي خسر موقعه لصالح الرئيس الحالي بتسلئيل سموتريتش، المستوطن في واحدة من البؤر الاستيطانية في الضفة، وهو مؤسس "جمعية رغافيم"، التي تلاحق بناء العرب في سائر أنحاء الضفة، وفي جميع أراضي 1948، وتضع مخططات لمحاصرة العرب، وتعترض على الكثير من مشاريع البناء.

تميّز سموتريتش عن سابقيه في الحزب بالتشدّد والتزمّت الديني، إلى جانب التشدد والتطرّف السياسي القائم أصلاً.

خاض "هئيحود هليئومي"، كل واحدة من الجولات الانتخابية منذ دخوله إلى الكنيست وحتى الآن ضمن تحالفات مع أطر سياسية أو حركات. كان أكبر تحالف له مع حزب "المفدال" وحسب تسميته الجديدة "البيت اليهودي"، وفي انتخابات أيلول 2019 وآذار 2020 ضمن تحالف "يمينا".

قاد سموتريتش خطاً دينياً متشدداً، يتعارض مع تطلّعات رئيس تحالف "يمينا" نفتالي بينيت، لجذب أصوات العلمانيين في اليمين المتشدّد، ومن هنا جاء قرار سموتريتش بسحب حزبه من التحالف، ومن أجل تمييزه عن باقي أحزاب اليمين الاستيطاني؛ بادر لتغيير اسم الحزب إلى "الصهيونية الدينية".

في شهر أيار 2017، كشف النقاب عن برنامج سموتريتش، الذي كان في حينه الشخص الثاني في "التكتل الوطني"، والخطة التي أطلق عليها اسم "خطة الحاسم"، تعرض على الفلسطينيين ثلاثة بدائل نأتي إليها؛ مقابل أن يتنازل الفلسطينيون عن الحقوق الديمقراطية، ويتنازلوا أيضاً عن تطلعاتهم وحلمهم، ويمتنعوا عن تحقيق تطلعاته الوطنية، مع السماح لهم بالعيش في دولة اليهود، لكن دون السماح لهم بالمشاركة في الحياة السياسية والانتخابات البرلمانية.

تحوّل هذا البرنامج في منتصف شهر أيلول من العام 2017 ذاته، إلى برنامج الحزب المعتمد، وقال سموتريتش يومها، إنه يستند في خطته إلى ما ورد في التوراة في سفر يهوشع؛ إذ إن يهوشع بن نون وضع الخيارات الثلاثة هذه أمام أهالي مدينة أريحا قبل أكثر من ثلاثة آلاف عام، وحينها تمت إبادة الأهالي ليحتلها العبرانيون.

كما يستند سموتريتش إلى الحاخام "رمبام" (موسى بن ميمون، من القرن 12 م) الذي قال في إحدى فتاواه، "إذا لم يهرب من هم ليسوا يهوداً، فيجب أن تفرض عليهم قيود ليكونوا بؤساء مهانين في الحضيض، لا يرفعوا رؤوسهم في إسرائيل، وفي حال اعترضوا فلن نتركهم يتنفسون".

هذا المخطط كان يقصد به فلسطين التاريخية، إلا أن حواجز قانونية قائمة فرضت على الحزب أن يعيد صياغة البرنامج، ليقتصر الطرد على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبشكل خاص على سكان مخيمات اللاجئين.

وحسب البرنامج الانتخابي، في بند الأمن والحلّ، جاء:

يجب التوصل إلى حسم عسكري فوري وكامل، وعدم السماح باستمرار حرب الاستنزاف؛ إن حرب الاستنزاف الفلسطينية تضعف إسرائيل بوعي مواطنيها وتدمّر اقتصادها، وتحرّض عرب إسرائيل؛ لن يكون هناك حل سياسي يلبّي الاحتياجات الأمنية لدولة إسرائيل بدون حسم عسكري.

يجب أن تلتزم حكومة إسرائيل بالمبادئ التالية:

- لن ينشأ كيان سياسي آخر بين نهر الأردن والبحر. فقد أثبتت التجربة المريرة لنتائج اتفاقيات أوسلو أن أي كيان فلسطيني مستقل يمكن أن يتحول بسرعة إلى تهديد استراتيجي لوجود دولة إسرائيل، ويعرض حياة مواطنيها للخطر.
- تتعارض اتفاقيات أوسلو بشكل جوهري وأساس مع حق الشعب اليهودي بوجود آمن ومستقل في بلاده. لقد انتهك الفلسطينيون الاتفاقيات بشكل منهجي، وهي على أي حال باتت غير موجودة وهي باطلة تماماً من حيث صلاحيتها.
- لن تعترف الحكومة بالسلطة الفلسطينية وستعمل على حلّها، من خلال القضاء على البنية التحتية للإرهاب والتنظيمات وقادتها.
- لن تقوم الحكومة الإسرائيلية بتحويل الأموال إلى السلطة الفلسطينية، ويجب مصادرة أموال السلطة الفلسطينية، وتخصيصها لأغراض التعويض عن الأضرار التي لحقت بالاقتصاد، والمناطق المتضررة في البلاد من جراء الهجمات الإرهابية الفلسطينية. ستطالب الحكومة الإسرائيلية بمصادرة الأموال من السلطة الفلسطينية والمنظمات الفلسطينية المتورطة في الإرهاب، والحسابات الشخصية لعرفات وشعبه.
- سيسعى "الصهيونية الدينية" إلى تحقيق سلام حقيقي على أساس الاتفاق بين الأطراف، كخطوة أولى في اتفاقية السلام، يجب حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين يقبعون في مخيمات اللاجئين، حيث يشكلون البنية التحتية للإرهاب، ويطالبون بحق العودة إلى يافا وحيفا وصفد وعسقلان؛ إن الحل المقترح هو طرد جماعي (ترانسفير) بالموافقة (تبادل سكاني): توطين لاجئي حرب الاستقلال في الدول العربية، بدلا من اللاجئين اليهود الذين غادروا تلك البلدان وتم استيعابهم في إسرائيل.
- سيعمل حزب "الصهيونية الدينية" على تنفيذ برنامج الهجرة الطوعية لعرب يهودا والسامرة وإقليم غزة من أرض إسرائيل، من خلال تقديم حوافز لتشجيع الهجرة.
- سيخضع غير المقيمين في مخيمات اللاجئين لخطة كانتونات، وفق التركيبة الجغرافية للمنطقة، على أساس قيادة محلية أصيلة، وليس "قيادة" مستوردة من تونس، وتكون تحت السيطرة السيادية والأمنية الإسرائيلية الشاملة.
- أي شخص معادٍ يرتكب إرهاباً أو يساعد في الإرهاب ضد دولة إسرائيل ومواطنيها، يُطرد فورا من أراضي إسرائيل بغض النظر عن دينه وجنسيته.

- أدى خروج الجيش الإسرائيلي أحادي الجانب من جنوب لبنان إلى تحويل كل الجيوب إلى موقع عسكري أمامي لـ "آيات الله" من طهران، من خلال نصب صواريخ إيرانية، وتحويل مصادر المياه المتدفقة نحو إسرائيل، خلافا للاتفاقيات التي أبرمت مع قيام الدولة. وتحوّل حزب الله إلى مركز إرهاب يحمي المنظمات الإرهابية الفلسطينية، وعلى الحكومة الإسرائيلية إعطاء الأولوية الفورية لإزالة التهديد من الحدود الشمالية.

السياسة الخارجية:

يجب أن تركز الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية على الحفاظ على سيادة إسرائيل، والسعي لتحقيق السلام مع الدول العربية على أساس مبدأ "السلام مقابل السلام".

القدس:

القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية للشعب اليهودي في دولة إسرائيل؛ هذا ليس بياناً، وإنما تثبيت حقيقة، ونحن نطالب بـ:

- تواصل استيطاني في جميع أنحاء القدس لضمان وحدة المدينة.
- نقل جميع الوزارات الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة إلى القدس، وأن يكون السماح لإقامة ممثليات أجنبية (سفارات وقنصليات) في القدس فقط.
- ضمان حرية وصول الجميع إلى الأماكن المقدسة، وبشكل خاص ضمان حق كل يهودي في الصعود للصلاة في جبل الهيكل.
- وقف البناء غير القانوني لعرب يهودا والسامرة في القدس الشرقية، وفي البلدات المحيطة بالقدس.

حزب "أزرق أبيض"

تحمل قائمة "أزرق أبيض" اسم التحالف لثلاثة أحزاب خاضت الانتخابات البرلمانية في نيسان 2019، وأيلول 2019، وآذار 2020. وبعد الانشقاق استمر حزب "مناعة لإسرائيل" برئاسة بيني غانتس، في حمل اسم القائمة، وهو لم يطرح برنامجاً آخر غير الذي أُقرّ تمهيداً لانتخابات نيسان 2019، وجرى تعديله لاحقاً قبل كل واحدة من جولتي الانتخابات التاليتين، خاصةً في ما يتعلّق بغور الأردن ومرتفعات الجولان السوري المحتل.

كان التحالف قد دمج بين برنامجي حزبي "يوجد مستقبل" السابق ذكره، وبرنامج "تلم" برئاسة الجنرال احتياط موشيه يعلون، وانسحب من المنافسة في انتخابات آذار 2021، وهذا الحزب هو من أحزاب اليمين الاستيطاني، لذا فإن من أبرز التسويات التي تم التوصل اليها في الدمج بين البرنامجين، هو إسقاط مصطلح "حل الدولتين"، أو مصطلح "دولة فلسطينية" الوارد في برنامج "يوجد مستقبل".

هنا المقاطع السياسية الأساسية في برنامج "أزرق أبيض":
إسرائيل القوة الأقوى في المنطقة، وعليها أن تقود، وكجزء من المفهوم الأمني الذي يرى أن القوة تعتمد على التحكّم بالمجريات، سنعمل على تصميم واقع جديد، يثبّت الأغلبية اليهودية في إسرائيل، والهوية اليهودية لدولة إسرائيل. سنعزز الكتل الاستيطانية، وسنسمح بحياة طبيعية أينما يعيش الإسرائيليون، سيكون غور الأردن هو الحدود الأمنية الشرقية لإسرائيل. سوف نسمح بالتنمية الاقتصادية المتسارعة في مناطق السلطة الفلسطينية، ونحافظ على أفق مفتوح للتسوية السياسية في المستقبل. القدس الموحدة ستكون العاصمة الأبدية لإسرائيل.
لن يكون هناك فك ارتباط ثانٍ؛ إن أي تحرك أحادي الجانب يقود العدو لا محالة إلى استنتاج أن مقاومته العنيفة قد طغت علينا؛ لن نكرر هذا الخطأ، سيتم عرض أي قرار سياسي تاريخي ليحسمه الشعب باستفتاءٍ عام، أو ستتم الموافقة عليه في الكنيست بأغلبية خاصة.
سنبادر لمؤتمر إقليمي مع الدول العربية التي تسعى إلى الاستقرار، وسنعمل على تعميق عملية الانفصال عن الفلسطينيين، مع الحفاظ بلا هوادة على المصالح الأمنية لدولة إسرائيل وحرية عمل الجيش الإسرائيلي في كل مكان.
سيناقش المؤتمر الإقليمي موضوعاً لا يقل أهمية: مكانة إسرائيل الإقليمية كقوة رائدة وشراكتها في المصلحة. ولن يكون هناك بعد الآن موقف تجري فيه مباحثات حول اتفاق نووي مع إيران أو حول التسوية في سورية، من دون هذه الشراكات التي تقودها إسرائيل وعرض مصالحها والانتصار لها.
حتى في القتال ضد حماس والجهاد الإسلامي، فإن إسرائيل ستكون مبادرة ولن تنجر؛ ففي غزة، يجب أن نقود خطوة مزدوجة: من ناحية، رد قوي على جميع الاستفزازات والعنف تجاه أراضينا، ومن ناحية أخرى تحرّك مشترك مع العناصر الإقليمية، التي ستقدم لسكان غزة إمكانية حياة أفضل.
القاعدة الأولى في الحرب على الإرهاب هي دق إسفين بين السكان والمنظمة الإرهابية التي تعيش وسطهم، ولن يحدث هذا إلا إذا تم تنفيذ سياسة المبادرة على المستويين العسكري والسياسي- الاقتصادي. هذا ليس تناقضا، بل العكس: الذراعان يكمل كل منهما الآخر.
مرتفعات الجولان جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل، وهذه القضية غير قابلة للتفاوض.

حزب العمل

مرّ حزب العمل، في سنوات الألفين على وجه الخصوص، بسلسلة تخبطات، وكاد في انتخابات آذار 2021 أن يكون قد زال كلياً عن الخارطة السياسية، بعد أن تمثّل في انتخابات آذار 2020، بأدنى نسبة له منذ تاريخه بواقع ثلاثة نواب، حصل عليها بتحالفه مع حزبي ميرتس و"غيشر"، وهو التحالف الذي تفكك لثلاث كتل، بعد أيام من تلك الانتخابات.

بعد تلك الانتخابات، حصل انشقاق في كتلة حزب العمل، على ضوء قرار نائبين، بينهما رئيس الحزب في حينه عمير بيرتس، الانضمام إلى مجموعة "أزرق أبيض" برئاسة بيني غانتس التي انضمّت إلى الحكومة برئاسة بنيامين نتنياهو، فيما عارضت النائبة ميراف ميخائيلي الائتلاف.

استمرت الأزمة في الحزب إلى حين فوز ميخائيلي في الانتخابات لرئاسة الحزب، ومن ثم انتخاب قائمة المرشحين للحزب، وهم بغالبيتهم الساحقة وجوه جديدة، ما أعاد الحزب إلى استطلاعات الرأي بحصوله على ما بين ستة إلى سبعة مقاعد بعد أن كان قبل ذلك لا يحقق حتى 2% من أصوات الناخبين، وفق الاستطلاعات.

انعكست التخبّطات السياسية والتنظيمية في الحزب على مدى سنوات الألفين على برنامج الحزب السياسي، الذي مرّ بعدّة تقلّبات؛ ففي مطلع سنوات الألفين، تبنّى الحزب مخطط الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون، ولكن لاحقاً بدأ يتراجع بخطابه السياسي.

في انتخابات مطلع العام 2013، قررت رئيسة الحزب في حينه شيلي يحيموفيتش، شطب البند السياسي كلياً من برنامج الحزب.

خاض الحزب انتخابات آذار العام 2015، بشراكة مع حزب "الحركة" برئاسة تسيبي ليفني، وطرح برنامجاً يدعو لحل الصراع، بما يحافظ على إسرائيل "دولة بأغلبية يهودية". وبعد تلك الانتخابات بنحو 10 أشهر، في الشهر الأول من العام 2016، طرح رئيس الحزب في حينه إسحق هيرتسوغ، برنامجاً جديداً، تبناه الحزب، قائماً على الانفصال من جانب واحد عن الفلسطينيين في الضفة، دون إخلاء أي مستوطنة، وفقط بعد 10 سنوات، وفي حال كان أداء الفلسطينيين بما يتناسب مع التطلعات الإسرائيلية تبدأ مفاوضات لإقامة دولة فلسطينية.

شهد هذا البرنامج عدّة تقلّبات بعد مغادرة هيرتسوغ رئاسة الحزب، ورأينا اختلافات في برنامجه في كل واحدة من الجولات الانتخابية الثلاث، وفق شكل كل جوله: نيسان 2019، أيلول 2019، وآذار 2020.

ونظراً لكون الحزب شهد تغييراً كلياً في قيادته، وهو يخوض الانتخابات وحده من جديد، فإن الحزب لم يطرح بعد برنامجاً سياسياً جديداً.

حزب ميرتس

يُعد ميرتس بحسب التصنيفات الإسرائيلية حزب "اليسار الصهيوني". يؤكد الحزب على صهيونيته في برنامجه السياسي من خلال البند الأول الذي يفتتح فيه متحدثاً عن حق تقرير المصير للشعب اليهودي في إسرائيل، على أن تكون متساوية في الحقوق، والقصد هنا؛ الحقوق المدنية في داخل إسرائيل، لأن الحزب يقتبس ما ورد في "وثيقة الاستقلال" الإسرائيلية. وهو يؤيد قيام دولة فلسطينية، على أساس حدود 1967، ولكن مع تبادل أراضٍ، بما يضمن بقاء الكتل الاستيطانية الكبرى في مكانها.

وفيما يلي ما جاء البرنامج السياسي لحزب ميرتس:

الوطن القومي للشعب اليهودي، ودولة كل مواطنيها:
إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي (القصد في العالم)، الدولة التي يطبق فيها الشعب اليهودي حقه بتقرير المصير الجماعي، وإضافة إلى هذا، فإن الدولة تابعة بشكل متساوٍ لكل مواطنيها؛ ويستحق كل مواطنيها مكانة متساوية، دون تمييز على خلفية دينية وقومية وميول جنسية، وهوية جندرية، وكل ميزة أخرى.
إن حق الشعب اليهودي بوطن قومي، وحق كل مواطني إسرائيل بشراكة كاملة في السيادة على دولتهم، لا تناقض فيهما.
يطرح ميرتس رؤيته لحل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، وأن تكون الدولة الفلسطينية على أساس حدود 1967، مع تبادل للأراضي بقدرٍ متساوٍ من حيث المساحة؛ بمعنى الإبقاء على الكتل الاستيطانية الكبيرة، وإخلاء المستوطنات "الصغيرة والنائية" لضمان وحدة جغرافية للدولة الفلسطينية، وأن تكون في القدس عاصمتان، فيما تحل قضية اللاجئين بالاتفاق، وأن تتبنى إسرائيل المبادرة العربية، التي أقرت في القمة العربية في بيروت في العام 2002.

قائمتا الحريديم

عادة لا تنشر قائمتا المتدينين المتزمتين الحريديم، شاس للحريديم الشرقيين، ويهدوت هتوراة للهود الغربيين الأشكناز، برامج سياسية، وإنما ما ينشر عنهما هو ما يتعلّق بالجوانب الاجتماعية، وبالذات ما يرتبط بالمؤسسات الدينية وفرض الشرائع على الأجواء العامة.
إلا أن كتلتي الحريديم، بدأتا منذ مطلع سنوات الألفين، بعملية تموضع كلّي في قلب اليمين الاستيطاني، خلافاً لما كان قائماً حتى التسعينيات حيث كانت الكتلتان تتجنبان التصنيف السياسي، وفي مطلع سنوات التسعينيات أيّدت اتفاقيات أوسلو، بشكل مباشر وغير مباشر.
هذا التحوّل له أسبابه العديدة؛ منها التغير الكبير الذي طرأ على جمهور الحريديم، من حيث الكم، ونسبتهم من سائر السكان، وحاجتهم لبناء تجمعات سكانية خاصة بهم، وجدوها بإغراء من الحكومة الإسرائيلية في مستوطنات خاصة بهم قريبة من القدس، وهم يشكّلون اليوم نسبة ما يقارب 38% من إجمالي المستوطنين في الضفة من دون القدس.
باتت كتلتا الحريديم في الكنيست، في العقد الثاني من سنوات الألفين، ركيزة لضمان أغلبية لكل القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، وهي تؤيد فرض ما تسمى "السيادة الإسرائيلية" على سائر أنحاء الضفة المحتلة.

قائمتا "المشتركة" و"الموحدة"

لم يصدر برنامج سياسي جديد للقائمة المشتركة، والقائمة العربية الموحدة، المرشحتان لاجتياز نسبة الحسم، ولكن كما هو معروف من برامج سابقة، فإن البرنامج السياسي يرتكز أساساً على حل الدولتين على أساس حدود 1967 بما في ذلك القدس، وعلى تطبيق حق العودة، وعودة المهجّرين في وطنهم.

مراجع:

- المواقع الإلكترونية للأحزاب الصهيونية على الشبكة على النحو التالي:
- حزب الليكود: اضغط هنا.
- يوجد مستقبل: اضغط هنا.
- أزرق أبيض: اضغط هنا.
- العمل: اضغط هنا.
- اليمين الجديد (يمينا): اضغط هنا.
- يهدوت هتوراة: اضغط هنا.
- أمل جديد: اضغط هنا.
- إسرائيل بيتنا: اضغط هنا.
- ميرتس: اضغط هنا.
- تقرير القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطاني في الكنيست الـ20، الصادر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار.